

تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية

سالم مكروودي *

جامعة ادرار ، البريد الالكتروني s.makroudi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ القبول : 2026/06/01

تاريخ الاستلام: 2026/04/27

ملخص: يشير تقرير التنافسية على المستوى العالمي إلى أن الدول النامية تمتلك القدرة للاستفادة بقدر كبير من مخرجات التنافسية مقارنة بالدول الكبيرة والمتطورة، شرط الاستعداد التام للمواجهة والمنافسة. ويعود السبب في ذلك كون امتلاكها لأسواق محلية غير متشعبة، إضافة إلى امتلاكها القدرة على التوجه نحو الأسواق العالمية عن طريق التصدير في حالة تحقيق تشبع للسوق محلية وقدر مقبول من الجودة. زيادة على امتلاكها ميزة نسبية لاقتراحها من سوق الموارد الطبيعية التي تمتلكها غالبية الدول النامية.

لقد حاولنا في ورقتنا البحثية تسليط الضوء على تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العربي والعالمي معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي للإجابة على التساؤل الرئيسي والتحقق من فرضيات الدراسة. إذ توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يسجل معدلات مقبولة في مجال التنافسية مقارنة بالدول العربية التي تمتلك نفس القدرات التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري. ولتحقيق معدلات مقبولة توصي مخرجات البحث بتسخير جميع الإمكانيات والقدرات للنهوض بالقطاعات الحيوية وادارتها بشكل كفاء.

الكلمات المفتاحية: تقارير التنافسية، الحرية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، القطاع الحكومي.

Abstract: The Global Competitiveness Report indicates that developing countries have the capacity to benefit significantly from competitiveness outcomes compared to large, developed countries, provided they are fully prepared for confrontation and competition. The reason for this is that they have unsaturated local markets, and getting the ability to move towards global markets through exports in the case of achieving saturation of the local market and an acceptable level of quality. In addition to having a comparative advantage due to its proximity to the natural resources market that most developing countries possess.

In our research paper, we have shed the light on the competitiveness of the Algerian economy according to the Arab and International Competitiveness Report, relying on the descriptive and inductive approaches to answer the main question and verify the study's hypotheses. The study has revealed that the Algerian economy did not record acceptable levels of competitiveness compared to Arab countries that possess the same capabilities as the Algerian economy. To achieve acceptable rates, the research outcomes recommend harnessing all capabilities and capacities to efficiently advance vital sectors and their revenues.

Keywords: Competitiveness reports, economic freedom, Algerian economy, government sector.

* المؤلف المراسل: سالم مكروودي.

مقدمة:

إن سرعة التغيرات الحاصلة في المحيط العالمي، أثرت على الغالبية العظمى للإقتصاديات الدولية، ولكن بدرجات مختلفة. لهذا أضحت الدول تمنح أهمية كبرى لتدعيم تنافسية إقتصادياتها عموماً وبصفة غير تقليدية، فبدلاً من التدخل المباشر المتمثل في السياسة الاقتصادية الحمائية من خلال الإجراءات المنتهجة لدعم المنتج المحلي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تم التحول إلى انتاج الأساليب الحديثة المتمثلة في تهيئة مناخ الأعمال لتنفيذ المشاريع الحديثة سواء محلياً أو دولياً. واستقطاب رؤوس الأموال في إطار الاستثمار الدولي المباشر لما له من أثر كبير في تدعيم الإنتاج المحلي ونقل الخبرة في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج.

و الجزائر باعتبارها دولة نامية تسعى لتحسين قدرتها التنافسية ليس بمقدورها العيش ببعيدة عن هذه التحولات المتسارعة في التغيرات الاقتصادية الدولية، مما انعكس على إقتصادها من خلال تلك التحولات التي طرأ عليه ومن بين أهمها انفتاح السوق المحلية اتجاه لمنافسة الداخلية والخارجية وذلك في ظل التوجه لاقتصاد السوق بداية من أوئل تسعينيات القرن الماضي. ونتيجة ذلك اتخذت عدة إجراءات لمسايرة تلك التحولات مما ينعكس بالنفع على الاقتصاد الوطني ككل. وعلى مدى تنافسيته اتجاه الاقتصاديات العالمية.

اشكالية الموضوع:

و هذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى انعكاس الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في تحسين تنافسية إقتصادها مسايرة الاقتصاديات الدولية؟

و للإجابة على التساؤل الأساسي للبحث نحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الثانوية، والمتمثلة في:

- ✓ ما المقصود بمفهوم بالتنافسية الاقتصادية ؟
- ✓ ما هي مختلف المؤسسات والهيئات الدولية المهتمة بقياس تنافسية الدول وما هي مختلف المحددات المستخدمة في قياسها؟
- ✓ كيف يمكن للحكومات تدعيم قدرتها التنافسية؟
- ✓ هل انعكست الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بغية الدخول في اقتصاد السوق على تعزيز تنافسية إقتصادها.

الفرضيات :

للإجابة على الأسئلة السابقة الذكر نعتد على الفرضيات التالية:

- ✓ التنافسية وسيلة وأداة مهمة تعكس مدى جودة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد المحلي للدولة.
- ✓ الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيد عن تحقيق معدلات مقبولة في مجال التنافسية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث الذي نحن بصدد دراسته في أهمية موضوع التنافسية في حد ذاته، بالإضافة إلى أن البيئة الاقتصادية العالمية شهدت العديد من التغيرات والتطورات أهمها اشتداد المنافسة بين الشركات، وعلى الدول مواكبتها بتعزيز قدراتها التنافسية في جمع المجالات خاصة الاقتصادية منها. فضرورة الإهتمام بالتنافسية من قبل الحكومات دفعها إلى التفكير في كيفية تدعيمها.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ✓ التعرف على اهم مرتكزات التنافسية و مدى إمتلاك الاقتصاد الجزائري إلى القدرات التنافسية التي تؤهله لفرض اهم منتجاته في الأسواق المحلية والدولية على وجه الخصوص.
- ✓ التعرف على مختلف الاليات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في الداعم لتنافسية الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول: ماهية التنافسية وأهميتها

أولاً: ماهية التنافسية

أضحت الاهتمام بالتنافسية امر لا مفر منه لما له انعكاس على العمالة من خلال فرص العمل التي تنشأ من ناحية. ولما له من اثر جليل على الشركات من خلال تدعيم نموها وفرض وجودها عموماً وما ينعكس ذلك على الاقتصاد المحلي والذي بدوره يستفيد تحقيق معدلات نمو مقبولة تنعكس على تحسين الناتج العام الداخلي وتحسين نوعية وجودة الحياة العامة للسكان

1-:- تنافسية المشروع الاقتصادي (المؤسسة):

عرف التنافسية على صعيد المؤسسة على أنها "مقدرة الشركة على انتاج مختلف السلع والخدمات بجودة عالية وسعر مناسب يسمح لها باستقطاب عدد مقبول من الزبائن بحيث يضمن لها البقاء من ناحية والتوسع من ناحية اخرى (عدنان، 2003، صفحة 10). أما التعريف البريطاني لتنافسية المؤسسات على أنها " المقدرة على إنتاج مختلف السلع والخدمات بالنوعية الرفيعة والسعر المناسب مما ينعكس على تلبية حاجات الزبائن بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات المنافسة" (مؤلفين، 2017، صفحة 12).

ومما نستخلصه من هذه التعريف ان ارتكز في تعريفه للتنافسية على عنصرين مهمين الا وهما الجودة والسعر.

و يمكن استخدام عدة مؤشرة والتي بفضلها يمكن قياس تنافسية المؤسسة أهمها (Porte, 1982, p. 48)

- الأرباح التي تحققها الشركة ومعدلات نموها.

- استراتيجية الشركة وتوجهاتها الانية والمستقبلية المنتهجة لتغطية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير منتجاتها، وبالتالي قدرة الشركة فرض سيطرتها على حصة أكبر في السوق الإقليمي و العالمي.

2 التنافسية على مستوى القطاع الانتاجي :

ويمكن تعريفها على انها قدرة شركات القطاع الصناعي الخاص والعام للدولة على تحقيق نجاح مستمر وفرض منتجاته في الأسواق المحلية و الدولية بعيد عن الدعم و الحماية الحكومية، مما يسمح لها بتحقيق التميز في هذه الصناعات.

كما يمكن قياس تنافسية القطاع الصناعي من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة الى مدى جودة المنتجات الصناعية وتكلفة انتاجها. (فارس، 23/22 ابريل 2003، صفحة 202)

3 التنافسية على المستوى الحكومي (الدولة):

ويقصد بها القدرة على التصدير مع ضمان المستمر للحفاظ على مناصب العمل إضافة الى القدرة العالية على جذب الاستثمارات الدولية خاصة المباشرة منها (others, 2012, p. 9). ويمكن التمييز بين نوعين من التنافسية في هذا المجال وهما:

- التنافسية الجارية التي تركز على الأداء الحالي للشركة، واهم العوامل التي تؤثر عليه، مثل الأسواق ومناخ الأعمال .

- التنافسية الكامنة والمتمثلة في المؤهلات البعيدة المدى والتي تؤثر على التنافسية باعتبارها احد اهم عناصر البنية التحتية.

كما تعرفها منظمة التعاون والتنمية (OECD) على أنها " المدى الذي من خلاله قياس مقدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تمتلك فيها قدرة تنافسية في الأسواق العالمية. وذلك في ظل شروط السوق الحرة والعادلة، مما ينعكس بالإيجاب على مستوى الدخل الفردي الحقيقي في المدى المتوسط والطويل (مؤلفين، 2017، صفحة 14)

وتقاس تنافسية الدولة بواسطة المؤشرات البسيطة والمؤشرات المركبة. حيث تشمل المؤشرات البسيطة مؤشر سعر الصرف، ومؤشر نمو الدخل الحقيقي للفرد والإنتاجية، مؤشر رصيد الحساب الجاري، مؤشر نوعية الصادرات والحصة السوقية.

أما المؤشرات المركبة فتستخدم ادوات كمية ونوعية متعددة كالابتكار والتعليم والاستثمار في البنية التحتية وغيرها من المتغيرات تدمج في متغير واحد للتقييم مستوى الأداء الاقتصادي للدولة بحيث تهدف في مجملها لقياس مدى جاذبية الدولة للاستثمار الدولي المباشر وتحقيق التنمية المستدامة. بحيث ان هذه المؤشرات تختلف من هيئة لأخرى، حيث تهتم هذه الأخيرة بإعداد تقارير عن التنافسية في العالم وتقدم مؤشرات واسعة عن القدرة التنافسية للدول (كلثوم، 2008، الصفحات 58-60).

اما على المستوى الدولي فتقاس مدى القدرة التنافسية من خلال ثمان محددات هيكلية يتم تحديدها وكيفية قياسها والمتمثلة في : مدى انفتاح الاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ دور الحكومة في النشاط الاقتصادي؛ مدى تطور السوق المالي؛ نوعية البنية التحتية؛ نوعية التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الاقتصادي؛ نوعية الإدارة في قطاع الأعمال؛ مرونة سوق العمل؛ مستوى أداء المؤسسة القضائية والسياسية (كمال و زعلاني ، 2016).

ثانيا- أهمية التنافسية:

يفرض النظام الاقتصادي الدولي الحديث، المتمثل في تحرير قيود التجارة الدولية، تحدياً كبيراً للمؤسسات، خاصة الناشئة منها. ولكن في الوقت ذاته يشكل فرصة لهذه الأخيرة اذا استطاعت فرض نفسها والتكيف مع المتغيرات المستجدة. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الدولي والتقليل من سلبياته. ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير في تحديد كمية الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها إلى شساعة السوق العالمي. لذا فلاستفادة من الفرص التي يوفرها الانفتاح على الاقتصاد العالمي يصطدم امام المنافسة الكبيرة التي تمارسها الشركات الكبرى مما يفرض على الشركات المحلية تعزيز قدراتها التنافسية من خلال التوليد المستمر للدخل والتحكم الجيد في تكاليف الانتاج والاستمرارية في النمو وتحديث الهياكل الانتاجية وتحسين كفاءتها وتطوير معادنها والاستثمار الكبير في راس المال الفكري خاصة والبشري عموماً. (منير و ثوامية مريم، 2017، صفحة 343).

ثالثا- الركائز الأساسية للتنافسية:

تتمثل في مختلف المرتكزات الأساسية التي تمتلكها المؤسسة (التنظيمية، التسييرية، والتكنولوجية،... إلخ) الضرورية التي بفضلها تحقق اهم أهدافها، ويمكن عرضها كما يلي:

1 التنافسية المالية :

ويمكن استدراكها من خلال القيام بالتحليل المالي لأنشطة المؤسسة بواسطة النسب المالية المحققة من طرفها ومقارنتها بما تحققه مثلها في نفس القطاع. وهناك بعض النسب المستخدمة في قياس ذلك واهمها (العربي، 2020):

- نسبة القيمة السوقية: تقييم قيمة اسهم الشركة المدرجة في السوق المالي؛
- نسبة التدفق النقدي: تقيس مقدرة الشركة على الإيفاء بالالتزامات القصير الاجل انطلاقاً من دورة الاستغلال لها؛
- نسبة السيولة: تقيس مدى قدرة الشركة على سداد ديونها القصيرة الاجل.
- نسبة الأداء: والتي بفضلها معرفة مدى قدرة الشركة على توليد المبيعات وتحقيق الأرباح من موارها.

من خلال هذه الاخيرة، نتمكن من معرفة القدرات المالية التي تسمح للمؤسسة مزاوله نشاطها بمعية القدرات الأخرى.

2 التنافسية على المستوى التجاري :

يمكن تعريفها على أنها امتلاك المؤسسة الاقتصادية للقادرة التنافسية في المجال التجاري عن طريق زيادة حصتها في السوق الدولية لمنتجات التي تقوم بتصنيعها. ويتم قياسها باستخدام عدة مؤشرات أهمها (Victor Medeiros, 2026, p. 09):

- طبيعة المنتجات الموجه للسوق الدولي مع ضرورة التركيز على السلع والخدمات التي تمتاز بالجودة والتنوع.
- الاسم التجاري الذي يحقق عنصر الوفاء من طرف الزبائن اتجاه السلع والخدمات التي تنتجها، وتعاملها مع زبائنها خاصة الاستجابة الفورية للانشغالات التي يطرحونها، بغية التحسين في جودتها.

- التوسع الجغرافي الذي يتم من خلال كفاءة قنواتها الاشهارية والترويجية، ومقدرتها على زيادة الحصة السوقية.

3 التنافسية التقنية :

تتجسد في قدرة المؤسسة الاقتصادية في التحكم الجيد والاستخدام الأمثل الأساليب الإنتاج المتطورة المتعلقة بطرق الإنتاج بحيث تسعى من وراء ذلك لإنتاج منتجات تتميز بالجودة العالية وبأقل التكاليف. من خلال مسايرة التطور التقني، مع التدريب المستمر للعنصر البشري والاستفادة من الاحتكاك بالعمالة الأجنبية التي تمتلك هذه الخبرات. إضافة الى الاهتمام المتزايد براس المال الفكري للمنظمة من خلال توفير الدعم الكافي الذي يسمح له بتحويل خل الأفكار الى واقع ملموس يدعم قدرتها التنافسية التقنية (بغداد، 2002، الصفحات 10-11).

4 التنافسية التنظيمية والتسييرية :

يتعلق الأمر بالتسيير الأمثل لخطوط السلطة داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خلال وضع الرجل المناسب في المكان المناسب مما يحقق عنصر الرضاء الوظيفي والذي بدوره ينعكس على زيادة الارباح وبالتالي تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المؤسسة تحقيقها بصورة فعالة. ويتوقف ذلك على طبيعة ونوعية الهيكل التنظيمي، نطاق الاشراف، مركزية واللامركزية اتخاذ القرار.

أما قدرتها التسييرية تتضح من خلال كفاءة الطاقم الاداري المسير لها، وعلاقتهم بمختلف العمال. وخطوط السلطة داخل هيكلها التنظيمي ومدى انسياب الأوامر والتغذية العكسية لها، وتفويض السلطة.

إن مصدر التنافسية التسييرية عموما تتعلق بالقيم المعنوية التي يكتسبها مسؤولي الشركات، حيث تمس الصفات التي يتحلوا بها، وتحكم تصرفاتهم داخل المنظمة والتي تم اكتسابها من خلال التجارب السابقة، والمعرف المتحصل عيها من خلال التدريب والتكوين.

المحور الثاني- الاطار النظري للدور الحكومي الداعم للتنافسية

يشهد المناخ الاقتصادي الدولي منافسة كبيرة بين الشركات خاصة في ظل التنامي الكبير للصين وتأثيرها المباشر على حركة السلع والخدمات على المستوى الدولي سوء من حيث الكم والكيف والسعر. لذا اضحى من الضروري اهتمام الحكومات في الدول المتقدمة عموما والنامية على وجه الخصوص الاهتمام المتزايد بحماية وتدعيم انتاجها المحلي بغية

الحفاظ عليه من الاندثار. سوء بطرق مباشرة من خلال الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات. او غير مباشر بتشجيع مختلف الأنشطة التي تصدر مخرجاتها للسوق الخارجية.

أولا- محددات التنافسية وأبعادها:

يمكن معرفة الدور الحكومة في الداعم المؤسسة من خلال ما تطرق إليه M.Porter من حيث استخدامه لمنهاج يتضمن عدة محددات والتي بدورها تفسر الميزة التنافسية للصناعة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بها، هذه المحددات قد تنعكس اما بالإيجاب او بالسلب على المنافسة العالمية، وتتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة وبالتالي تمتلك القدرة على التحكم فيها ، كما انها قد تتعلق بالبيئة الخارجية خارجية للمؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التكيف مع متغيراتها.

وانطلاقا من ذلك حدد مايكل بورتر اربع اسس لتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي والتي ساهمت في صياغة المناخ الصناعي لأداء الشركات وهي: (عايشي، 2006، الصفحات 270-271)

1 أوضاع عوامل الانتاج ومدى توفرها:

وتشمل المدخلات اللازمة للقطاع صناعي لقطاع ما مثل وفرة المواد الأولية؛ وفرة العمالة ومدى تحكمها في وسائل الإنتاج؛ وجود راس المال بأدنى التكاليف؛ توفير البنية الأساسية، جودة لأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية.

2 أوضاع الطلب المحلي:

تقوم بدورها في خلق الميزة التنافسية وأهم سمات الطلب المحلي في هيكله وحجم ونمط النمو ومدى تدويله، ويعني ذلك درجة تعقيده وتشعبه وتوقعه للطلب العالمي، حيث أن الطلب المحلي يسبق التوقعات المستقبلية للطلب العالمي، وبالتالي يساهم في إعطاء رؤية للمؤسسات لاستخدامها في استراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية.

3 الصناعات المتصلة والمدعمة:

والتي يتم إنشاؤها عن طريق التكنولوجيات المشتركة وقنوات التوزيع والمهارات والعملاء، وهذه توفر المكونات بطريقة سريعة وكفاءة عالية، وبالتالي تساهم في رفع مستوى الابتكار.

ثانيا- أبعاد التنافسية:

تنطوي التنافسية على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي على النحو التالي (علاوي، 2016، صفحة 11):

1. مستوى التحليل: ويشتمل على الفئة المستهدفة من التحليل وهما المؤسسة الاقتصادية او القطاعات الاقتصادية او الدولة ككل.
2. الشمول: ويقصد به مدى التقيد بالمعايير الأداء في جميع الأصعدة، التي تنطوي على الكفاءة في تحقيق الأهداف المسطرة.

3. النسبية: كونها تعتمد في الغالب على مقارنة الأهداف التي تطمح الدولة تحقيقها من خلال دعمها التنافسية بدولة أخرى تمتلك نفس المقومات (تشابهها) خلال مدة المقارنة.

ثالثاً: مؤشرات التنافسية:

تقوم العديد من الهيئات المهمة بمجال التنافسية من اعداد تقارير عن التنافسية انطلاقاً من عدت مؤشرات مختارة نذكر منها:

1 تصنيف المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) : يقوم بأعداد تقرير سنوي يقدم تصنيفاً سنوياً يركز على 8 عوامل و هي:

هياكل و أداء الاقتصاد المحلي، العلاقات التجارية التي تربط الاقتصاد المحلي بالخارج، الحوكمة المالية، البنية التحتية، الإدارة، العلم و التكنولوجيا، الموارد البشرية. وتبلغ في مجملها 45 عنصراً لكل منها مؤشرات بلغ تعدادها سنة 2000 بـ 290 مؤشراً.

2 تصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF) (سويسرا):

تعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة" وكيفية مساهمة هذه الأخيرة في تعزيز رفاهية المجتمع. فالاقتصاد الذي تتميز منتجاته بقدر عالي من التنافسية فهو اقتصاد منتج. والإنتاجية تؤدي إلى النمو، الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل، وتحسين مستوى الرفاهية (What exactly is economic competitiveness, 2026).

لتقييم نتافسية الدول يصدر المنتدى تقرير سنوي يتم فيه تقييم تنافسية كل دول العالم حيث يتم ترتيب الدول تنازلياً حسب مؤشر التنافسية لكل دولة ويطلق عليه اختصاراً (GCI5) وينحصر المؤشر في المجال 1 إلى 7. ويغطي المؤشر بأوزان ترجيحية. وقد تم تقسيم هذه المكونات إلى 12 عنصراً وفقاً لما يلي: المؤسسة، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية، كفاءة سوق السلع والخدمات، الجاهزية التكنولوجية، الصحة والتعليم الأعدادي، التعليم العالي والتدريب، حجم السوق المحلي، البرصة ومدى تطور السوق المالي، تطور قطاع الأعمال والابتكار، كفاءة سوق العمل. بحيث يتم تجميع هذه العناصر في مداخل ثلاث وهي المتطلبات الأساسية وتضم 04 عناصر ومعززات الكفاءة وتضم 06 عناصر، وأخيراً عوامل الابتكار وتضم عنصرين (Report, 2018).

2 تصنيف البنك الدولي :

- يعتمد على أربع وستون متغيراً مدمجة في خمس عوامل ما يلي :

- القيمة المضافة الإجمالية (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط).
- الديناميكية الاقتصادية (النمو والاستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير).
- الديناميكية المالية.

• البنية التحتية ومناخ الاعمال (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية المادية، الاستقرار السياسي و الاجتماعي).

• رأس المال الفكري و البشري.

4 تصنيف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية :

مؤشر طوره معهد HERITAGE بالولايات المتحدة الأمريكية و قد اعتمد لدراسة درجة الحرية على 10 عوامل و كل عامل يتكون من مجموعة من المتغيرات تمثل في مجملها 50 متغيرا وتتمثل هذه العوامل في (حسين، 2008، صفحة 14):

حرية التجارة، العبء الضريبي للحكومة، تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفقات رأس المال و الاستثمار الأجنبي، الجهاز المصرفي، الأجور و الأسعار، حقوق الملكية.

رابعاً: اجراءات تحسين التنافسية

- هناك سبع نقاط أساسية ترتكز عليها القدرة التنافسية (وديع، 2003، صفحة 135):

1- الالتزام بالمواصفات الجودة الدولية: و تعني الالتزام بمقدار مقبول من الجودة.

2- التطور التكنولوجي : ويقصد به الوصول لاستغلال والتحكم الجيد لأخر لمستجدات ما وصلت له التكنولوجيا من تطور واستخدام ذلك في العملية الإنتاجية بداية من الإنتاج والتغليف والتعليب والتخزين والنقل والاشهار والترويج. وصولاً للمستهلك النهائي.

3- تطور اليد العاملة و تكوينها : إن استغلال تكنولوجيا حديثة في مجال الإنتاج يتطلب حدا معيناً من التحكم في ذلك ولا يتأتى ذلك الا من خلال تدريب وتكوين وتأطير اليد العاملة ورسكلتها مواكبة للمتغيرات الحاصلة في وسائل الإنتاج.

4- تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق: وذلك انطلاقاً من التخصصات التي تدرس في الجامعة ومعاهد التكوين بحيث يجب ان توكب وتستجيب لاحتياجات السوق المحلية وتتواكب مع المتغيرات الحاصلة في وسائل الإنتاج، الانية والمستقبلية.

5- الاهتمام بالبحث والتطوير: وذلك من خلال العلاقة التي تربط مخابر البحث بالمحيط الخارجي. فالابحاث يجب ان تتبلور وتأسس وفقاً الاشكال الذي يعاني من السوق المحلي فتدش علاقه ترابط وتتحول الأفكار الى حلول يستفيد منها المجتمع. بحيث يمتلك العنصر البشري المؤهل الدور الأكبر في القيام بتلك البحوث وتحويلها من أفكار وبراءات اختراع الى سلع وخدمات يستفيد منها المواطن، مما ينتج عد ذلك توفير عوائد مالية من شأنها تشجيع الابتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

6- دراسة الأسواق الخارجية: تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة ولا بد من البحث عن خيارات أكثر تطورا وتوازنا واقل خطر وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

7- تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات):

إنتاج المعلومات وتداولها وتخزينها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية وتسريع مدة وصولها للمستهلك بفضل سياسة البيع عبر الأنترنت. كما ان لهذه الأخيرة دورا فعال في زيادة التواصل اذ ارتفع عدد مستعملي الانترنت في العالم من نحو 3 ملايين شخص سنة 1994 إلى نحو 6 مليار مع مطلع 2026 وذلك حسب احصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات (هيرش، 2026).

المحور الثالث: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العربي والعالمي

يرتبط الاقتصاد الجزائري بمختلف الاقتصاديات الدولية من خلال التبادلات التجارية لذا من اجل توسيع قاعدته التجارية وإيجاد منفذ لصرف الفائض من السلع والخدمات التي يحقق فيها درجة عالية من الاكتفاء الذاتي وجب عليه ان يتقيد بمجموعة من المعايير التي تؤثر بالإيجاب على وتذليل العقبات على طرح هذا الفائض في الأسواق الدولية.

أولا: القطاع الحقيقي

جدول رقم (01): تنافسية القطاع الحقيقي للجزائر

المصدر: تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثاني، صندوق النقد العربي، الكويت، 2023، ص 45

المؤشر	2015	2019	2020	2021	2022	الترتيب عربي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	0,436	3,99	2,8	3,30	3,76	16
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	-0,576	11,62	10,84	11,02	11,18	18
مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	0,106	4,2	4,4	4,3	4,2	18
معدل التضخم	4,8	1,9	2,4	7,2	9,2	15
معدل البطالة	11,2	13,30	14,10	13,70	12,40	13

مجموعة البنك الدولي على الرابط <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>

الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الإلكتروني <http://www.ons.dz/index-ar.php>

من خلال الجدول السابق يتضح لنا وجود تحسن ملحوظ في جميع المؤشرات لسنة 2022 مقارنة ب 2015 ما عدا مؤشر التضخم الذي قدر سنة 2015 ب 4.8% ليرتفع سنة 2022 الى 8.8% ويعود سبب ذلك الى انتاج سياسة نقشفية من

طرف الحكومة نتيجة لشح الإيرادات. بينما نسجل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2015 وإذ سجل ما معدله 0.43 % ليرتفع سنة 2022 ليصل في حدود 3.76% ويعود السبب في ذلك الى سياسة تدعيم الصادرات خارج قطاع المحروقات اذ سجلت سنة 2015 ما نسبته 4.29% من مجموع الصادرات بقيمة 1485 مليون دولار. لتصل سنة 2022 الى 9.22 بقيمة تجاوزت 4.76 مليار دولار (الجزائر، 2022/2014).

ثانيا: قطاع مالية الحكومة:

جدول رقم (02): تنافسية قطاع مالية الحكومة للجزائر

المؤشر	2015	2019	2020	2021	2022	مؤشر التنافسية	الترتيب عربيا
العجز/ الفائض المالي	-35.1	-6,8	-3,8	2,2	-0.077	0.26	11
الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات	13.4	39,1	39,7	32,2	0.029	-0.42	17
الإيرادات العامة (بدون المنح) مليون دينار	58.15	32,2	30,5	29,9	34,4	0.55	9

المصدر: تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثاني، صندوق النقد العربي، الكويت، 2023، ص 45

من خلال الجدول أعلاه يمكن استخلاص أن هناك عجز مالي في ميزانية الدولة بقيمة معيارية في حدود 5.6- سنة 2015 لتحسن تدريجيا وذلك في حدود 0.077- سنة 2022 وراجع ذلك إلى تحسن في الإيرادات الجبائية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، من ناحية إضافة إلى التدابير التي تأخذها الحكومة والتي تهدف إلى التقليل من حدة الواردات تدعيم للمنتج المحلي. أما فيما يخص الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات فنلاحظ انجفاض في نسبتها لتسجل سنة 2015 ما معدله 45.3% لتنخفض سنة 2022 مسجلة ما معدله 0.029 ويعزى ذلك إلى التخفيف من حدة الأعباء الضريبة تدعيما لتحريك القطاعات الاقتصادية وتخفيف العبء على المواطن إلى الزيادة الهامة في الاستثمارات المحلية، سواء العامة منها والخاصة. إضافة إلى التحسن في مجال الإيرادات الجبائية المتأتية من قطاع المحروقات.

أما فيما يخص ترتيب الجزائر على المستوى العربي فنلاحظ أنه في حدود المتوسط .

ثالثا: قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

جدول رقم (03): تنافسية قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة للجزائر

المؤشر	2015	2019	2020	2021	2022	مرشر التنافسية	الترتيب عربيا
فاعلية الحكومة	-0,54	-0,57	-0,65	-0,51	-0,54	-0,49	20
سيادة القانون	-0,75	-0,80	-0,83	-0,83	-0,85	-0,80	21
الفساد الإداري	-0,47	-0,67	-0,64	-0,64	-0,69	-0,50	19

www.govindicators.org The Worldwide overnance Indicators, 2017 Update Aggregate Governance Indicators 1996-2022

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الجزائر تحقق نتائج سلبية في مجال رشادة الحكم من منطلق الانزلاق من السيئ إلى الأسوأ وهذا راجع إلى عدم قدرة الحكومة التحكم في الأوضاع بشكل يسمح لها تحقيق نتائج أيجابية وذلك في جميع المؤشرات المتعلقة بهذا المجال. وما يبرر ذلك فشل الحكومات قبل الحراك في التخفيف من حدته لذا كان ذلك من بين اهم الأسباب الداعية له وتمخض عن ذلك الزج بالعديد من الوزراء ورؤساء الحكومات السابقة في السجن بسبب تهم الفساد واستغلال السلطة.

أما فيما يخص ترتيبها على المستوى العربي. فهي تصنف ضمن الدول الضعيفة بترتيب بلغ في المتوسط 21 عربيا. من اصل 24.

رابعا: قطاع بيئة الأعمال:

جدول رقم (04): تنافسية قطاع بيئة الاعمال للجزائر

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشر التنافسية	الترتيب عربيا
نزاهة الحكومة	28,9	28,3	32,7	30,1	-0.78	20
حقوق الملكية	31,6	37,9	34,0	27,9	1.14	22
حرية الاعمال التجارية	61,6	63,0	63,5	50,0	-0.42	20
الفعالية القضائية	36,2	35,0	41,6	29,7	-0.62	20

المصدر: تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثاني، صندوق النقد العربي، الكويت، 2023، ص 45

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن الجزائر حققت نتائج أيجابية فيما يخص هذا المجال حيث نلاحظ أن كل المؤشرات فوق الصفر وهذا راجع الى جملة القوانين والقرارات التي اتخذتها الحكومة من اجل تشجيع الاستثمار المحلي انطلاقا من ضبط عملية الاسترداد، وصول الى التسهيلات التي منحتها الحكومة للبدء في الأنشطة الاقتصادية من خلال تفعيل الدور الإيجابي للشيك الوحيد للاستثمار ومنحه صلاحيات واسعة من اجل تقليص مدة الإنجاز. ومختلف التحفيزات الجبائية المصاحبة لذلك.

أما من حيث الترتيب على المستوى العربي في هذا المجال فهت تقع في زيل الترتيب إي في حدود 20 عربيا.

خامسا: القطاع النقدي والمصرفي:

جدول رقم (05): تنافسية القطاع النقدي والمصرفي للجزائر

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مرشـر التنافسية	الترتيب عربيا
معدل نمو الأصول الأجنبية	-19,9	-14,2	0,6	31,9	0.32	11
حجم الائتمان المحلي المقدم من قبل البنوك للقطاع الخاص	25,8	29,5	25,8	21,4	-1.08	23
الحرية النقدية (من 0 الى 100)	74,9	76,2	84,3	80,1	0.42	7
السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي %	80,5	96,0	90,9	84,2	0.11	11
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	14,8	16,4	19,6	20,3	-2.10	20

المصدر: تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثاني، صندوق النقد العربي، الكويت، 2023، ص 45

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك انخفاض محسوس في صافي الأصول الأجنبية والمتمثلة أساسا في احتياطات العملة الأجنبية وتدفقات النقدي الأجنبي خلال سنتي 2019 و 2020 لترتفع في باقي السنوات الأخرى. اذ انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 161.01 مليار دينار سنة 2019 الى 140.79 مليار دينار سنة 2020 (الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2021، صفحة 163). بينما نخفض حجم النقد الأجنبي من 74.04 مليار دولار سنة 2019 الى 48.16 مليار دولار. (الجزائر، احتياطات الصرف الرسمية، 2026) كما نسجل ان هناك شبه ثبات فيما يخص القيمة المعيارية لحجم القروض المتعثرة 2019 و2022. والتي تدل في مجملها على تحقيق نتائج أيجابية فيما يخص الكفاية الحدية لرأس المال والعائد على الأصول المستثمرة من طرف البنوك، ويعزى ذلك لكون البنوك الجزائرية توجه جل أصولها في المجالات ذات الخطر المنخفض والعائد المرتفع وبالتالي فمعظم استخداماتها توجه لتمويل التجارة الخارجية. مما يبرهن عن الفوائض المالية التي بحوزتها. كما نستنتج أن هناك عزوف البنوك على منح القروض للقطاع الخاص وسبب ذلك راجع للارتفاع في حجم القروض المتعثرة، وغياب الضمانات الكفيلة تغطية الخطر.

أما ترتيبها على مستوى الدول العربية فهو في حدود فوق المتوسط.

سادسا: القطاع الخارجي:

جدول رقم (06): تنافسية القطاع الخارجي للجزائر

المؤشر	2019	2020	2021	2022	مؤشر التنافسية	الترتيب عربيا
درجة الانفتاح الاقتصادي	87,6	68,7	85,8	113,3	-0.06	11
الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)	-9,2	-12,8	-2,8	9,5	-0.45	19
تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالشاهر	17,9	15,91	13,28	17,57	1.27	3
الاحتياطات الرسمية مليار دولار	35,8	32,2	25,3	29,6	0.017	7

المصدر: تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثاني، صندوق النقد العربي، الكويت، 2023، ص 45

من خلال الجدول يتبين لنا أن هناك محدودية في درجة الانفتاح الاقتصادية بالنسبة للجزائر إذ حققت قيمة معيارية في حدود 0,553- لذا صنفت في الرتبة 13 عربيا. ينما حققت نتائج مقبولة فيما يخص باقي المؤشرات الأخرى، خاصة مؤشر تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالشاهر إذ سجلت معدل 1.27 لتحل بذلك الترتيب 3 عربيا..

سابعا: تقرير التنافسية الإجمالية للاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العالمي:

جدول رقم (07): تنافسية الاجمالية للاقتصاد الجزائري

2016-2015	2019-2020	2020-2021	2021-2022	معدل التنافسية
-0.20	-0.59	-0.63	-0.41	

The Global Competitiveness Report 2016–2017 Klaus Schwab, World Economic Forum, Insight Report, World Economic Forum
Geneva, 2019, 2020, 2021, 2022 P07

من خلال الجدول السابق يتضح لنا جليا الانخفاض في تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنة بسنة 2015 ويرجع سبب ذلك لسياسة الاغلاق التي عانى منها الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة بسبب انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي شح الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة إضافة الى جائحة كورونا. خاصة بين سنتي 2019 و 2020 لتحسن الاوضاع بديهة من سنة 2021.

ثامنا: سبل تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري:

يعد مبدأ تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني مطلب لا بد من تحقيقه ولا يتأتى ذلك إلا من خلال القيام بعدة إصلاحات جوهرية تمس جميع القطاعات دون استثناء والتي من شأنها تنعكس على الاقتصاد بتوفير ولو الحد الأدنى الذي

يسمح بتحقيق تنافسية السلع والخدمات المنتجة محليا على المستوى العالمي، مما يسمح بزيادة نسبة مساهمة الاقتصاد المحلي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويمكن إجمال تلك المطالب فيما يلي:

1. تامين جميع الموارد التي تمتلكها الجزائر بغية تعزيز قدراتها التنافسية خاصة البشرية منها.
2. الاهتمام المتزايد العنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية لكل تغير أيجابي، سواء من ناحية التكوين والتأهيل. أو من ناحية منح الدعم اللازم للرقى بالأنشطة التي من شأنها المساعدة على تعزيز التنافسية الاقتصادية للجزائر.
3. السعي قد الإمكان من تحقيق حد مقبول من جودة السلع والخدمات دون التأثير على سعرها من اجل تشجيع تصديرها للأسواق الأجنبية.
4. تخفيف جل السبل التي من شأنها العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الاستفادة من استغلال التكنولوجيا المتطورة والتحكم في تخفيض تكاليف الإنتاج.
5. استغلال المكننة في عمليات الإنتاج لتحقيق الوفرة والجودة في ان واحد.
6. تشجيع الصادرات الجزائرية وتنويعها بغية التخفيف من حدة التبعية لقطاع المحروقات.
7. توعية جميع الفاعلين في القطاعات المختلفة بضرورة العمل على توحيد الجهود من اجل الرقي بمختلف القطاعات الاقتصادية وتعزيز قدرات الإنتاجية المحلية.
8. الاهتمام المتزايد بتحسين جودة المنتجات المحلية للسماح لها بغزو الأسواق الأجنبية خاصة في الوقت الحالي والذي تمتلك فيه الجزائر أفضلية السعر (سعر الصرف) والموقع الجغرافي وخص بالذكر المنتجات الفلاحية.
9. تطوير السوق المالية للجزائر بما يتواءم والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي من خلال فتح مجال التمويل غير مباشر امام الشركات الناشئة.
10. العمل على تهيئة الأرضية الصلبة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون إهمال الاستثمارات المحلية بتدعيمها للوقوف أمام المنافسة الحادة للشركات العابرة للقارات.

الخاتمة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية جاهدة لعرض سلع وخدماتها في الأسواق المحلية بغية تحقيق الأرباح وبالتالي ضمان استمرارها وفرض وجودها. ولكن عندما تحقق الاشباع في السوق المحلية وجب عليها ايجاد منفذ لعرض ذلك الفائض في الأسواق الأجنبية، لتستخدم بالمنافسة من طرف مثيلتها الأجنبية. ولفرض هيمنتها يجب عليها التكيف مع تلك المتغيرات، من خلال تحقيق جودة سلعها وخدماتها ومنحها ميزة تنافسية تسمح لها بالتوسع. ولتحقيق ذلك يستدعي التقيد ببعض المعايير وتدعيمها على المستوى الكلي للاقتصاد ومن بين أهمها القطاع الحقيقي للدولة والاهتمام بقواعد الحوكمة الرشيدة وتذليل الصعوبات التي يفرضها القطاع المالي على المؤسسات خاصة الناشئة منها والاهتمام قدر الإمكان ببيئة الاعمال وجعلها مواتية امام المؤسسات المحلية منها والأجنبية على حد سواء.

تعاني الجزائر إشكال صعب في مجال تحسين مؤشرات التنافسية خاصة فيما يتعلق بمؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة. بينما تحتل معدلات مرتفعة في مجال القطاع المالي والمصرفي. بينما تحتل ترتيب متوسط في باقي المؤشرات الأخرى لذا فترتيبها على مستوى الدول العربية فهو يحتل في المتوسط 12 عربيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- 1- الجزائر، ب. (2014/2022). التقرير السنوي لبنك الجزائر. الجزائر: بنك الجزائر

- 2- . الجزائر، ب. (2026). مارس 12. (احتياطات الصرف الرسمية Récupéré sur <https://www.bank-of-algeria.dz> مجموعة البنك الدولي على الرابط <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>
- 3- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع الإلكتروني <http://www.ons.dz/index-ar.php>
- 4- (الجزائر، ب). ديسمبر 2021. (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي. بنك الجزائر)
- 5- العريبي، ع. أ. (2020). المجلد 5 العدد 1. (النسب المالية كدّة لتقييم الاداء التنبؤ بالفشل المالية دراسة تطبيقية على الشركة الليبية النرويجية للاسمدة خلال الفترة 2013 الى 2017. مجلة التنمية الاقتصادية.
- 6- بغداد، ك. (2002). تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية، مداخله مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول 22- ماي - 2002 البليلة، الجزائر. الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. البليلة: جامعة سعد دحلب.
- 7- حسين، ن. ب. (2008). تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. سبل تنشيط الاستثمارات في الدول النامية. (p. 14).
- 8- عايشي، ك. (2006). إمكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية. باتنة: أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة.
- 9- عدنان، م. و. (2003). القدرة التنافسية وقياسها بحوث ودراسات ومناقشات. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- 10- علاوي، ع. أ. (2016). ديسمبر 11. (تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية الفترة (2014 – 2005) جلة رؤى اقتصادية.
- 11- فارس، ك. ر. (22/23). ابريل 2003. (تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- 12- كلثوم، ك. (2008). التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر المغرب وتونس. باتنة: غير منشور.
- 13- كمال، ع. & زعلاني، م. (2016, 06 10). دراسة تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية. مجلة الاقتصاد الصناعي.
- 14- منير، خ. & ثوأمريه مريم (2017). ديسمبر العدد الثامن. (القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر. الدراسات المالية المحاسبية والإدارية.
- 15- مؤلفين، م. (2017). تنافسية اقتصاديات العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- 16- هيرش، د. Récupéré sur <https://www.statista.com/statistics/273018/number-of-internet-users-worldwide/>. (2026, 03 2). sur statsita.
- 17- وديع، م. ع. (2003). العدد 24. (القدرة التنافسية وقياسها. مجلة جسر التنمية.
- 18- تنافسية اقتصاديات العربية، العدد الثاني، صندوق النقد العربي، الكويت، 2023

References in english

- 19- others, M. E. (2012). , The Determinants of National Competitiveness. *on line* (www.nber.org/papers/w18249). Cambridge: NBER
- 20- Porte, M. (1982). *Choix Stratégiques et Concurrence (Traduction Philipe de la vergne)* . edition Economica.
- 21- Report, T. A. (2018). *The Arab World Competitiveness*. 1818 H Street, NW Washington, DC 20433: world bank group.
- 22- The Global Competitiveness Report 2016–2017 Klaus Schwab, World Economic Forum, Insight Report, World Economic Forum Geneva, 2019, 2020, 2021, 2022 P07
- 23- Victor Medeiros, L. G. (2026, 02 03). *Competitiveness and*. Récupéré sur Comision Economica para América Latina y Caribe: <https://repositorio.cepal.org/server/api/core/bitstreams/9d3e2709-5d9b-4530-ab49-7cafff358f01/content>
- 24- *What exactly is economic competitiveness*. (2026, 03 02). Récupéré sur WORLD ECONOMIC FRUM: <https://www.weforum.org/stories/2017/09/what-is-economic-competitiveness/>